الأمم المتحدة

A/C.4/58/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
21 November 2004
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لوديل ..... (أوروغواي)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-59717 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/58/155، A/58/156، A/58/263، A/58/264، A/58/310، A/58/311)

١ - **السيد ماهندران** (سري لانكا): رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة: قال في عرضه لتقرير اللجنة الخاصة (A/58/311)، إنه جرى أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة عن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وفي بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، توجيه الاهتمام إلى حالة التدهور الشديد في هذه الأرض. ومنذ زيارة اللجنة إلى مصر والأردن والجمهورية العربية السورية في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ما زالت الحالة أسوأ مما كانت عليه. وقد حدثت الزيارة بعد بضعة أيام من إطلاق اللجنة الرباعية خريطة الطريق التي أتاحت، إلى حد ما، الأساس لمسار جديد نحو السلام. وفي ذلك الوقت، أعرب عدد من المسؤولين الذين التقاهم أعضاء اللجنة عن الرأي الذي مفاده أن اتجاه التاريخ سيؤدي إن عاجلا أو آجلا إلى تعايش الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني كجيران داخل حدود الدولتين المعترف بهما دوليا. ومما يؤسف له أن الجهود الرامية تعزيز عملية خريطة الطريق لم تسفر عن شيء طيب. وعلى النقيض من ذلك، فقد انهارت الهدنة المتفق عليها من خلال تجدد دورة العنف من كلا الجانبين، وما وقع من هجمات وعمليات تفجيرات انتحارية وغارات من الطائرات العمودية وعمليات القتل المستهدفة التي أوقعت كثيرا من الضحايا بين المدنيين الأبرياء، من بينهم النساء والأطفال، فضلا عن تدمير البنية التحتية والمرافق الأساسية.

٢ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة أوضحت في تقريرها أن محاولاتها لإقامة حوار مع دولة إسرائيل لم تنجح. وذكرت اللجنة أيضا أنه في ضوء خطورة الحالة، آن الأوان لتسمح السلطات الإسرائيلية للجنة بالوصول إلى الأراضي المحتلة وتشهد بنفسها الحالة الراهنة لحقوق الإنسان، وتتأكد أيضا من آراء حكومة إسرائيل بشأن هذه المسائل. واستدرك قائلا إن أعضاء اللجنة تمكنوا من مقابلة عدد من المواطنين الإسرائيليين الذين تكلموا عن التزامهم بالعمل مع الفلسطينيين.

٣ - واستطرد قائلا إن الحالة فيما يخص الاحتلال العسكري المتزايد للأراضي الفلسطينية قد تفاقمت بسبب بناء الجدار العازل. ووفقا لمصادر فلسطينية، فإن إقامة الجدار العازل سوف تفضي إلى الضم التدريجي لحوالي ٥٥ في المائة من الضفة الغربية، في جوانبها الوسط والغربي والشرقي، بما في ذلك وادي الأردن فضلا عن الموارد الرئيسية للمياه، ويشهد العالم عملية الضم التدريجي لأجزاء كبيرة من أراضي فلسطينية إلى إسرائيل ونشوء حوالي ٥٠ من الجيوب والجزر المعزولة، مما يُخل بالسلامة الإقليمية لفلسطين. وقال إن إقامة الجدار سوف يعني عزل القدس الشرقية عن المراكز الرئيسية الزراعية والصناعية مثل قلقيلية وطولكرم. وبسبب عمليات إغلاق الطرق وحظر التجول المحلي وتعدد نقاط التفتيش المتنقلة، حُرم آلاف الفلسطينيين من الذهاب إلى أعمالهم، ومنعوا من الوصول إلى المرافق الصحية أو إرسال أطفالهم إلى المدارس. وهناك جانب آخر لأثر الاحتلال العسكري المتزايد وهو تجدد حملة تدمير المنازل والممتلكات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية. وأثناء الانتفاضة الثانية، جرى تدمير ٣ ٠٠٠ منزل في الأراضي المحتلة ولحقت أضرار شديدة بعدد

آخر من المنازل يبلغ ١٢ ٠٠٠ مترل. وبعد حادثة رفح الأخيرة، قامت القوات الإسرائيلية مستخدمة الدبابات والجرافات بتدمير حوالي ١٢٠ مترلا وتركت ١ ٥٠٠ فلسطيني مشردين.

٤ - وذكر أنه نتيجة للأزمة الاقتصادية الجسيمة في الأراضي المحتلة، هناك ما يزيد على ٥٠ في المائة من الفلسطينيين عاطلون، ونسبة ٦٠ في المائة من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر. وقد تضاعف عدد الفقراء ثلاث مرات ويبلغ العدد الآن، مليونين تقريبا. وتوجد للأزمة أيضا آثار شديدة على سبل وصول الأطفال والطلاب في جميع مراحل التعليم إلى المرافق التعليمية، ويصاحب التدهور الخطير في مستوى المعيشة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ازدياد ظروف سوء التغذية والأحوال الصحية التي تزداد سوءا لأن الناس لا يتلقون العلاج الطبي الكافي.

٥ - ومضى قائلا إن القوات الإسرائيلية تواصل عمليات التوقيف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية. ويوجد حوالي ٢٠٠ ٥ فلسطيني معتقلون حاليا، ونحو ٨٠٠ إلى ٢٠٠ ١ من بين هؤلاء محتجزون دون توجيه اهام إليهم في ظل الأوامر الإدارية العسكرية، ويجري انتهاك حقوقهم.

٦ - وأوضح أن التقديرات تشير على أن حوالي ٢١٠ ٢ مدنيين فلسطينيين من بينهم ٤٢٢ طفلا قتلتهم قوات الاحتلال خلال فترة الانتفاضة كلها، وأن ٠٠٠ ٢٤ آخرين أصيبوا بجراح وأن ١٠ صحفيين لقوا حتفهم أثناء تأدية أعمالهم.

٧ - وأضاف قائلا إن نمطا مماثلا للتدهور في حالة حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للتعليم وفرص العمل، قد ألحق أيضا أضرارا بنحو ٠٠٠ ٥٠ عربي سوري يعيشون في الجولان السورية المحتلة، فضلا عن ٠٠٠ ٥٠٠ سوري آخرين كثير منهم لاجئون من الجولان المحتلة.

٨ - وأضاف أن اللجنة الخاصة لهذا تلاحظ مع الأسف أن حالة حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة قد تدهورت بشكل بالغ أثناء الفترة قيد النظر نتيجة لإقامة الجدار العازل وسياسة بناء المستوطنات اليهودية وتدمير البنية الأساسية والمنازل والممتلكات. وقال إن إسرائيل بصفتها دولة الاحتلال عليها التزام بأن تكفل عدم إحداث كارثة إنسانية ضخمة مستديمة بسبب الأحوال المعيشية الحالية للشعب الفلسطيني وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

٩ - وفي الختام، قال إنه لا بد من وضع نهاية للاحتلال العسكري بانسحاب القوات، ويجب أن يتوقف بناء الجدار العازل وتفكيك أجزائه الموجودة، ويجب الاعتراف بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في وطن لهم وإيلاء الاحترام الواجب للاهتمامات الأمنية لدولة إسرائيل؛ ويجب أن تتوقف تماما دائرة العنف الحالية والهجمات والتفجيرات الانتحارية وعمليات الانتقام من الجانبين. وفضلا عن ذلك، ناشد الطرفين بقوة العودة إلى مائدة المفاوضات وتنفيذ خريطة الطريق تنفيذا تاما. وقال إنه يجب الترحيب أيضا بالجهود المبذولة مؤخرا لإعداد خطط سلام بديلة. وفي هذا السياق الشاق، يجب على اللجنة الخاصة أن تواصل عملها كي لا ينسى المجتمع الدولي مسؤوليته عن تخفيف محنة الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

١٠ - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقبة عن فلسطين): قالت إنه أصبح واضحا أكثر من أي وقت مضى، في وقت ما زال فيه المجتمع الدولي يشهد تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، أن القضية الحرجة لها عواقب بعيدة الأثر سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية

ليس فقط فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، بل أيضا فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. وذكرت أنه يجب النظر إلى أعمال اللجنة الخاصة كجزء ذي صلة بجهود المجتمع الدولي للتصدي لهذه المسألة الخطيرة جدا. ويتعين توجيه الثناء إلى اللجنة لما تقوم به من أعمال. فتقريرها يحمل روايات مزعجة أدلى بها شهود وتقييمات للحالة الخطيرة بشأن حقوق الإنسان، الناجمة عن الانتهاك المنتظم لحقوق السكان المدنيين من جانب دولة الاحتلال. وقد تأكدت تلك الروايات في التقرير الأخير الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، وهذا التقرير الذي يستكمل تقرير اللجنة الخاصة. فطوال ما يزيد على ٣٦ سنة، وإسرائيل، دولة الاحتلال، تقوم بإذلال الفلسطينيين ونزع ممتلكاتهم واضطهادهم ومعاملتهم كشعب أدنى درجة، وتواصل إسرائيل ارتكاب الإخلالات الجسيمة بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتتعمد إسرائيل انتهاك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والبروتوكول الأول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف والأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧، وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، وغير ذلك من صكوك القانون الدولي ومن بينها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١١ - وأضافت قائلة إن معاناة الشعب الفلسطيني والصعوبات التي يلاقيها ليست سببها كارثة طبيعية لا يمكن السيطرة عليها، بل الأحرى أنها كارثة من صنع الإنسان ويدخل فيها القهر من خلال الاحتلال العسكري، الذي تحول بمرور السنين إلى أفظع أشكال الاستعمار ومتحكما في كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين. فالإحباط والألم والغضب والإنهاك واليأس تدفع بعض الفلسطينيين إلى ارتكاب أفعال مريعة من العنف ضد المدنيين في إسرائيل. ومثل هذه الأفعال يتعين إدانتها، حيث إنها خطأ من الناحية الأخلاقية. بيد أنه يجب الاعتراف بأن مصدر هذه الأفعال هو الاحتلال الإسرائيلي. فلاحتلال لا يمكن أن يبرر هذه الأفعال، لكنه يمكن أن يعلل حدوثها. فبتفهم الأسباب الأصلية لهذه الظواهر يمكن إيجاد الحل الضروري، الذي يجب أن يكون سياسيا وليس عسكريا.

١٢ - ومضت تقول إن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، ومن بينها القدس الشرقية. وقد تأكد هذا مرارا من الجمعية العامة ومجلس الأمن وكذلك من مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية. ومن بين ما تنص عليه الاتفاقية أنه يحق للأشخاص المتمتعين بالحماية والاحترام لشخوصهم ولشرفهم وحقوق أسرهم ومعتقداتهم الدينية، وأنه يجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية وحمايتهم من جميع أفعال العنف أو التهديدات بها. وتحظر الاتفاقية الأعمال القسرية وأيضا القتل والتعذيب والعقوبة الجسدية وبتر الأطراف وأية تدابير وحشية أخرى ترتكب ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية، وكذلك حظر العقوبات الجماعية وجميع تدابير الترويع أو الإرهاب أو الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية وممتلكاتهم. ويحظر نقل هؤلاء الأشخاص أو نفيهم من البلد أو نقل قطاعات من السكان المدنيين في دولة الاحتلال إلى الأراضي التي تحتلها، ويحظر ما تقوم به دول الاحتلال من تدمير العقارات أو الممتلكات الشخصية التي تخص الأشخاص الأفراد أو الجماعات. وقد انتهكت إسرائيل دولة الاحتلال، ولا تزال تنتهك، بشكل سافر، جميع تلك الأحكام وكذلك المعايير الأساسية وصكوك القانون الدولي، وترتكب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني، على النحو

المحدد في المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، وتخل بأحكام القانون الدولي، على النحو المحدد في المادة ٨٥ من البروتوكول الأول الإضافي.

١٣ - ومضت قائلة إن إسرائيل دولة الاحتلال، ارتكبت على مدى السنوات الثلاث الماضية منذ شن حملتها العسكرية جرائم حرب لا تحصى، وأفعال إرهاب دولة وانتهاكات لحقوق الإنسان. فباستخدام الأسلحة الثقيلة والمميتة، واصلت إسرائيل الهجوم على المدن والقرى الفلسطينية وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين محدثة بذلك خسائر فادحة في الأرواح. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ونتيجة لهذه الأفعال، قُتل ما يزيد على ٢ ٦٠٠ فلسطيني، وكثير منهم بتنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق العدالة. وقد نُفذت عمليات الإعدام هذه أثناء الهجمات على المناطق المكتظة بسكان مدنيين، مما أسفر عن قتل وجرح مئات آخرين من المدنيين، من بينهم أطفال.

١٤ - وأضافت قائلة إن دولة الاحتلال واصلت اعتقال وحبس آلاف الأشخاص. وحاليا يوجد ما يزيد على ٦ ٠٠٠ فلسطيني، من بينهم النساء والأطفال محتجزون في السجون الإسرائيلية في ظروف مؤسفة وفي مناطق فرضت عليها قيود مشددة بالنسبة لوصول الأسر والتمثيل القانوني لهم. وقد واصلت دولة الاحتلال أيضا تدمير المنازل والمآوى والممتلكات، فضلا عن البنية التحتية الحيوية بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء والطرق. وجرى نزع ممتلكات آلاف الفلسطينيين وتشريدهم مرة أخرى. ونتيجة للعملية التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية في معسكر اللاجئين في رفح، جرى تدمير مئات الملاجئ وصار حوالي ٢ ٠٠٠ فلسطيني مشردين.

١٥ - وأوضحت أن إسرائيل تواصل أيضا إنشاء مستوطنات غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الجولان السورية المحتلة. وهي تواصل ممارسة المصادرة وضم الأراضي من أجل البناء والتوسع في إنشاء مستوطناتها في جميع أنحاء الأراضي المحتلة وبناء جدارها التوسعي. وهذا الجدار الذي ابتعد عن خط الهدنة لسنة ١٩٤٩ (الخط الأخضر) ويتعمق في الأراضي الفلسطينية والذي يُنظر إلى بنائه في السياق العام لحملة إسرائيل لبناء المستوطنات الاستعمارية، استلزم مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، واستغلال وتدمير الموارد الطبيعية ومن بينها المياه وتدمير مصادر أرزاق آلاف الفلسطينيين. وقد سبب أيضا عزل آلاف المدنيين وضياع سبل الوصول إلى الأراضي الزراعية وموارد المياه. وعمل إنشاء الجدار أيضا على تعقيد الحالة الصعبة بالفعل فيما يتعلق بحرية التنقل بسبب القيود الشديدة التي فرضتها دولة الاحتلال على تحرك الأشخاص والبضائع، بما في ذلك البضائع الخاصة بالمساعدة الإنسانية، لجميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن بينها القدس الشرقية. ولفترات طويلة مُنع مئات الآلاف من الفلسطينيين من الوصول إلى أعمالهم أو مدارسهم أو المرافق الصحية بل منعوا حتى من الحصول على الطعام والمياه النظيفة. وكان لهذه القيود أثر مدمر على إيصال الإغاثة الإنسانية الطارئة إلى الفلسطينيين. وقد تسبب الحصار الدائم والتقييدات المفروضة في تدهور اقتصادي شديد، مما كان له وقعه السيئ على القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

١٦ - وأوضحت أن السياسات والممارسات غير المشروعة الإسرائيلية كان لها وقع الكارثة على حالة حقوق الإنسان بالنسبة للسكان الفلسطينيين. ولا بد أن تكون إسرائيل، دولة الاحتلال، مسؤولة عن جميع هذه الانتهاكات والجرائم والأعمال الوحشية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. فضلا عن ذلك، يجب إجبارها على قبول الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة وأن تمتثل تماما لأحكامها، وأن تتقيد كذلك بالأحكام ذات الصلة وصكوك القانون الدولي. وسوف يتيح

امتثال إسرائيل للقانون الدولي، بدءا بالوقف الكامل للحملة العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، بما يسمح بتهيئة الظروف التي تؤدي بالفعل إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين بهدف إنهاء الاحتلال وتحقيق التسوية النهائية، ولا يمكن التقليل من دور وتأييد المجتمع الدولي بهذا الخصوص.

١٧ - **السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن أي محاولات لإضعاف دور اللجنة الخاصة سوف تعمل فحسب على تشجيع إسرائيل على مواصلة حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة. وقال إن اللجنة الخاصة قائمة منذ ٣٥ سنة، لكن إسرائيل لا تزال ترفض التعاون معها. وهذا ليس بمستغرب، ذلك لأن إسرائيل تواصل اتباع سياسة احتلال الأراضي العربية وانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ومن بينها الجولان السورية، وإنشاء المستعمرات غير المشروعة والتوسع فيها، وبكل ازدراء استغلال مواردها الطبيعية وتهويد السكان المحليين تدريجيا.

١٨ - ومضى قائلا إن حوالي نصف مليون سوري في الجولان المحتل ما زالوا ينتظرون فرصة للعودة إلى ديارهم. وكما حدث من قبل، فإن إسرائيل ترفض الإصغاء إلى صوت المجتمع الدولي وتتجاهل الدعوات إلى وضع نهاية لسياستها التوسعية. وفي الآونة الأخيرة، قامت بشن حملة جديدة لزيادة عدد المستوطنات في مرتفعات الجولان، بل إنها أنشأت لجنة لتنظيم إنشاء نحو ٦٠٠ وحدة سكنية جديدة. وقد قُدم مشروع قانون في الكنيست (البرلمان) من شأنه أن يرسخ الاحتلال في مرتفعات الجولان. ولا بد للقيادة الإسرائيلية أن تفهم أن الاضطهاد لا يمكن أن يدوم إلى الأبد؛ فالجولان المحتل هو جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية ولا بد أن يعود إليها، بغض النظر عن طول مدة الاحتلال.

١٩ - وأوضح أن تقرير اللجنة الخاصة يتضمن بيانات عن ازدياد معاناة السكان في الأراضي المحتلة، وزيادة أعداد المعتقلين في السجون الإسرائيلية، والانتهاك الشديد لحقوق الإنسان في تلك الأراضي. فإسرائيل تريد أن تعيد كتابة تاريخ المنطقة كله وأن تستعيض عن المناهج العربية بمناهج عبرية بهدف حرمان العرب من ثقافتهم وهويتهم الوطنية. وبسبب العقبات التي تفرضها إسرائيل، لا يستطيع السوريون زيارة منازلهم وأسرهم بل حتى المشاركة في الجنازات الخاصة بأقربائهم وأصدقائهم. وإسرائيل تواصل تدمير البيئة باقتلاع الأشجار وحرق الأحراج ونقل التربة الخصبة إلى المستوطنات الإسرائيلية. وقال إن إسرائيل لا تستخدم الموارد المائية لهذه المستعمرات فحسب بل إنها تقوم أيضا بتصديرها، انتهاكا لأحكام القانون الدولي. وهي تواصل انتهاج سياسة الاستيلاء على الأراضي وقمع الحريات الأساسية بغية نزع الهوية العربية عن مرتفعات الجولان.

٢٠ - ومضى قائلا إن الأراضي المحتلة أصبحت مناطق حرب حقيقية فقدت فيها آلاف الأرواح من الفلسطينيين. وقال إن الأفعال البربرية التي تقوم بها إسرائيل تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط وتؤدي إلى زيادة التوترات في المنطقة. وقال إن حكومة إسرائيل، في محاولة منها لصرف الانتباه بعيدا عن الفشل في تحقيق الأمن المحلي، تهدد بالقيام بمزيد من أفعال العدوان. وأضاف أن حكومته تتحلى بضبط النفس لكنها في الوقت نفسه مستعدة للدفاع عن أراضيها. واستدرك قائلا إنه يجب التذكير بأن القوة العسكرية لا يمكن أن تحل محل العقل.

٢١ - ومضى قائلا إن بعض ذوي النوايا الحسنة ما زالوا يأملون في أن توافق حكومة إسرائيل على إحلال السلام الشامل والعادل. بيد أن هذه الحكومة تضاعف من سياسة قمع الشعب الفلسطيني، بما في ذلك بناء الجدار العازل على الأرض الفلسطينية. وبالرغم من فشل إسرائيل في أن ترد

بالفعل على مبادرة السلام العربية، فإن حكومته تؤكد مرة أخرى أن أي سلام شامل وعادل لا بد وأن يقوم على مرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والقرارات الدولية ذات الصلة.

٢٢ - **السيد عيسى** (لبنان): أعرب عن امتنانه للجنة الخاصة لتقريرها الدقيق، وقال إنه يود أن يعرف لماذا يتعين مناقشة المسألة كل سنة دون أدنى بادرة للتعاون من جانب إسرائيل. والتعليل الوحيد هو أن إسرائيل تواصل احتلال الأراضي العربية ولا تستجيب لمبادرة السلام العربية التي تدعو إلى قيام سلام عادل وشامل في المنطقة.

٢٣ - وأوضح أنه بموجب تلك المبادرة يمكن تخصيص الموارد الكبيرة المنفقة على الأغراض العسكرية لتحقيق الأهداف الإنمائية وضمان مستوى لائق للمعيشة لجميع بلدان المنطقة. وأوضح أن مبادرة السلام العربية تعرض على إسرائيل فرصا كبيرة للدخول في عهد جديد من العلاقات مع جميع الدول العربية، تاركة الماضي المأساوي وراءها. بيد أن إسرائيل ترد على تلك المبادرة بمزيد من المذابح والأفعال الوحشية في الأراضي الفلسطينية، وزيادة القمع والبحث عن وسائل جديدة لتدمير السكان المدنيين. ومع ذلك، فإن حكومته تأمل في أن تنتهز إسرائيل الفرصة المتاحة لها لانتهاج الطريق نحو السلام.

٢٤ - **السيد حسن** (الأردن): أعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في التقرير، وقال إنه لا يوافق على اتهام اللجنة الخاصة بالتحيز. وأضاف أنه لو تعاونت إسرائيل مع اللجنة، لأتاح ذلك للجنة رؤية صورة أشمل للحالة الصعبة التي نشأت على أرض الواقع. ومهما تكن الصورة قاتمة، فإن حكومته تحاول أن تظل مستبشرة ومتفائلة. وأردف قائلاً إن الحل الوحيد للنزاع هو إقرار سلام عادل يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، والتمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للشرق الأوسط. وبما أن الأطراف غير قادرة على تسوية النزاع بمفردها، فإن هناك حاجة متزايدة لوجود وسيط نزيه، وهو الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بدعم من المجموعة الرباعية ومن المجتمع الدولي ككل.

٢٥ - ومضى يقول إن اتفاقات جنيف أظهرت الالتزام السياسي القوي للفلسطينيين والإسرائيليين المعتدلين بالحل القائم على أساس وجود دولتين استناداً إلى إطار السلام في الشرق الأوسط الذي طرحه رئيس الولايات المتحدة. وتظل خريطة الطريق أساساً سليماً جداً لتسوية للنزاع تقبلها كل الأطراف.

٢٦ - وأعرب عن أسفه لاستمرار إسرائيل من خلال ممارساتها في التسبب في الألم والمعاناة لشعوب المنطقة التي ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي. فهي تواصل انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني والتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وارتكاب أعمال قتل لفلسطينيين خارج نطاق القانون، واتباع سياستها في بناء المزيد من المستوطنات وفرض القيود وأعمال الحصار التي تفاقم من الحالة الاقتصادية المؤلمة أصلاً للشعب الفلسطيني. وحَمَّل إسرائيل مسؤولية أفعالها غير القانونية، التي تنتهك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

٢٧ - وأضاف أن حكومته تدعو إسرائيل إلى الامتناع عن تهديد القيادة الفلسطينية وعن بناء الجدار العازل، الذي يستبق في واقع الأمر نتيجة مفاوضات الوضع النهائي. وقال إن إسرائيل مسؤولة، ليس عن تدمير البنية الأساسية للسلطة الفلسطينية فحسب، بل عن تدمير الأرض الفلسطينية والمزارع ومخيمات اللاجئين ومستودعات المياه الجوفية

ومصادر رزق الشعب الفلسطيني كذلك. وأردف قائلاً إن السياسات الأمنية الإسرائيلية المكثفة لا يمكن أبداً أن تحل محل العملية السياسية في حل النزاع. وكما هو الحال مع جميع أشكال العنف، فإن هذه السياسات تقوض الثقة وآفاق السلام. وذكر، في هذا الصدد، أن حكومته تكرر أن هجمات القتلة الانتحاريين لا تهدد فقط القضية الفلسطينية وتزعزع عملية السلام، بل تؤدي كذلك إلى وفاة مدنيين أبرياء.

٢٨ - ومضى يقول إن رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد بحاجة إلى كامل دعم المجتمع الدولي لمعالجة الحالة الأمنية وتنفيذ بنود خريطة الطريق. فيجب على كل الأطراف مضاعفة جهودها من أجل تحريك العملية السياسية قُدُماً. وأضاف أن الممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري تعد كذلك انتهاكات للقانون الدولي. فيجب على إسرائيل الامتناع عن اتخاذ التدابير التي تتضمن المزيد من النشاط الاستيطاني غير القانوني وفرض قيود اقتصادية قاسية على الشعب السوري في تلك المنطقة. لقد حان الوقت لاتخاذ خطوات حاسمة وإيجابية وتدريجية حتى تُستغل خريطة الطريق لدفع عملية السلام قُدُماً.

٢٩ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن شعباً على وجه الأرض لم يعان بنفس القدر والمدة مثل الفلسطينيين، الذين يتعرضون للإذلال والإبعاد والاضطهاد المستمر بشكل يومي على يد السلطات الإسرائيلية. وأضاف أنه على الرغم من أن قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن كررت مراراً التأكيد على التزام إسرائيل بالوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فإن السلطات الإسرائيلية تواصل الضرب بحقوق الإنسان للفلسطينيين عرض الحائط مع الإفلات من العقاب، وبذلك تحول حالة مؤلمة بالفعل إلى كارثة إنسانية حقيقية.

٣٠ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من الإدانة الدولية، فإن حكومة إسرائيل تمضي قُدُماً في بناء الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية، وذلك في محاولة لاستباق نتائج المفاوضات التي تجري مستقبلا بشأن الوضع الدائم، وتقويض رؤية الدولة الفلسطينية التي تتوافر لها مقومات البقاء. وقال إن وفده يعتقد أن الجدار الأمني وبناء المستوطنات في الضفة الغربية يضعان عوائق خطيرة أمام تحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتين. وأضاف أن بنغلاديش تقر بحق جميع دول المنطقة في أن تعيش في أمان، ولكنها تعتبر أن إسرائيل لا تملك الحق في اللجوء إلى التدابير غير القانونية التي ذكرها تقرير اللجنة الخاصة.

٣١ - ومضى يقول إن بنغلاديش تكرر تأييدها الكامل للحق الشرعي وغير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة، ولذلك فهي تطالب بالانسحاب الكامل والفوري للقوات الإسرائيلية من منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية وعودتها إلى مواقعها التي كانت متمركزة فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن أفضل طريقة لتحقيق الأمن والاستقرار لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين هي عن طريق العملية السياسية. وأضاف أن بنغلاديش تطالب حكومة إسرائيل بضبط النفس ووقف إجراءاتها العسكرية الحالية حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من اتخاذ الخطوات اللازمة. كما أن وفده يعتبر أن خريطة الطريق هي أفضل سبيل للتوصل إلى حل سلمي للنزاع، إذا نُفذت بصورة تامة ونزيهة.

٣٢ - **السيد النعيمي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن الحقائق المبينة في تقرير اللجنة الخاصة توضح بجلاء السياسة العدوانية التي تتبعها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضاف أن بناء إسرائيل للجدار العازل هو بمثابة ضم قسري للأرض وينتهك السلامة الإقليمية لفلسطين. وفي الجولان السوري، يتعرض السكان العرب إلى الإذلال والقمع

الاجتماعي -الاقتصادي، كما أن قيام إسرائيل ببناء عدد متزايد من المستوطنات يستهدف تهويد جميع أوجه الحياة في تلك المنطقة. وليس بالإمكان سوى تخيل كم كانت ستطول قائمة الجرائم الإسرائيلية التي يعكسها تقرير اللجنة الخاصة لو كانت إسرائيل قد سمحت للجنة بدخول الأراضي المحتلة.

٣٣ - وأردف قائلاً أن الإمارات العربية المتحدة تكرر الإعراب عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري، وتدعو المجتمع الدولي إلى استخدام كل الوسائل الممكنة من أجل إنهاء العدوان الإسرائيلي. وتطالب بأن يمثل الإسرائيليون الذين ارتكبوا جرائم حرب بحق الفلسطينيين أمام العدالة الدولية. وفضلاً عن ذلك، فإن وفده يطالب بأن تنفذ إسرائيل جميع القرارات ذات الصلة بمبدأ الأرض مقابل السلام، وأن تستأنف العملية السلمية، وأن تُخلي جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

٣٤ - **السيد باعزيز** (الجزائر): أثنى على موضوعية ووضوح تقرير اللجنة الخاصة معرباً عن تقديره للممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة و للمثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة في جنيف على إخلاصهما للقضية العادلة للشعب العربي الذي يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف أنه يجب أن تواصل اللجنة الخاصة، والتي لا تزال الجهة الوحيدة المخولة مهمة فضح الجرائم والممارسات اللاإنسانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، الوفاء بولايتها بدعم من المجتمع الدولي رغم رفض إسرائيل المستمر إتاحة الوصول إلى الأراضي المحتلة لأعضاء اللجنة، وذلك حتى ينتهي احتلال إسرائيل للأراضي العربية وانتهاكاتها السافرة لحقوق الإنسان.

٣٥ - وأردف قائلاً إن المعلومات الواردة في التقرير تؤكد من جديد أنه على مدى العام الماضي، تعرضت حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المزيد من التدهور بسبب عمليات التوغل العسكري الإسرائيلية داخل المدن الفلسطينية والإجراءات الإسرائيلية الأخرى بحق الفلسطينيين، والتي بلغت حد سياسة الفصل العنصري من جانب القوة المحتلة. وأضاف أن الحملة العسكرية الإسرائيلية الوحشية على الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية أسفرت عن آثار بالغة الخطورة بالنسبة لحالة الفلسطينيين، وأدت إلى دوامة جديدة من العنف. ونتيجة للإجراءات التي قامت بها القوات المحتلة الإسرائيلية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، دُمر جانب كبير من البنية الأساسية والمساكن في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهناك تعديات على الأرض الزراعية، كما فُرضت قيود شديدة على حرية نقل البضائع وتنقل الأشخاص ومنهم موظفو الأنشطة الإنسانية الدولية مما أسفر عن آثار إنسانية خطيرة وأثّر بشكل مباشر على حالة اللاجئين الفلسطينيين وعلى إيصال الخدمات الرئيسية والمساعدة الإنسانية للاجئين بواسطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وأضاف قائلاً إنه يتعين أن يطالب المجتمع الدولي بأن تسمح إسرائيل بممارسة الوكالة لولايتها من دون عوائق وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦.

٣٦ - ومضى يقول إن قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠٣، والذي هو أحد أشكال التمييز العنصري وأثّر بالفعل على عدد كبير من العائلات والزيجات، يعد مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. وذكر أن لجنة القضاء على التمييز العنصري دعت إسرائيل إلى إلغاء هذا القانون.

٣٧ - وأضاف أن وفده يدين أنشطة إسرائيل الاستيطانية؛ حيث نقلت إسرائيل ما يفوق ٤٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي إلى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة في ما يزيد على ٢٠٠ مستوطنة تشغل أكثر من ٨ في المائة من مجموع

مساحة الأرض الفلسطينية. وأدت حملة الاستيطان غير الشرعية ومصادرة الأراضي الفلسطينية إلى العديد من الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

٣٨ - وأردف قائلا إن بناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة يعد جريمة حرب إسرائيلية أخرى بحق الشعب الفلسطيني تبلغ حد جريمة ضد الإنسانية، حيث تحرم الآلاف من المدنيين الفلسطينيين من مصادر رزقهم وتتسبب في ضم مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية بصورة غير قانونية وبحكم الواقع مما يهدد بإحداث المزيد من إفقار وعزل أُسر اللاجئين والقضاء على الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية؛ كما يمثل تهديداً مباشراً للسلام ويقضي على فرص إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل. وأشار في هذا الصدد إلى تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2004/6، الفقرة ١٤) الذي أشار فيه المقرر الخاص إلى أن بناء الجدار هو بمثابة الضم الذي يطلق عليه اسم آخر في القانون الدولي هو الاحتلال، كما أشار إلى أن بناء الجدار يتعارض بشدة مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وأضاف أن وفده يدعو إسرائيل إلى وقف العمل في بناء الجدار فوراً وتفكيك الجزء الذي جرى بناؤه بالفعل، لتمتثل بذلك لطلب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة المستأنفة.

٣٩ - ومضى يقول إن إسرائيل تحاول تبرير احتلالها للأراضي الفلسطينية والسورية بحجة الدفاع عن النفس، إلا أن الإجراءات التي تتخذها تمثل انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان وتقوض كل آمال وجهود المجتمع الدولي في إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. وأضاف أن إسرائيل تجاهلت المئات من قرارات الأمم المتحدة، وأن الطريق إلى السلام يكمن في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

٤٠ - **السيد أبو العطا** (مصر): قال إنه على الرغم من الصعوبات التي تواجهها اللجنة الخاصة بسبب رفض السلطات الإسرائيلية السماح لها بزيارة الأراضي المحتلة، فإن هذه اللجنة استخدمت مصادر متنوعة للمعلومات مكنتها من إعداد تقرير شامل وموضوعي. وذكر أن الحقائق التي جُمعت في التقرير تثبت عدم احترام إسرائيل للحقوق الأساسية للعرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة في انتهاك لأحكام جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فأولاً، وبحجة الدفاع عن النفس وضمان أمنها الذاتي، بدأت إسرائيل في بناء جدار عازل وراء حدود خط الهدنة لعام ١٩٤٩، الهدف الحقيقي من ورائه هو عزل الشعب الفلسطيني وتمهيد الطريق أمام التقويض الكامل لوحدته السياسية والاجتماعية - الاقتصادية؛ وأدى إنشاء الجدار بالفعل إلى فصل عدد كبير من الأسر الفلسطينية ومصادرة الأرض الزراعية الفلسطينية. ثانياً، تواصل السلطة المحتلة، في انتهاك لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تقييد حرية تنقل الفلسطينيين وأمنهم وحصولهم على التعليم والرعاية الطبية. ثالثاً، تلجأ إسرائيل بشكل متزايد إلى أسلوب تدمير البنية الأساسية الاقتصادية والمساكن الفلسطينية. ووفقاً للأرقام الرسمية، دُمر ٢٤١ منزلاً فلسطينياً في مرتفعات الجولان وقطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن وفقاً لحسابات أدق، دُمر أكثر من ٣ ٠٠٠ منزل وأصيب نحو ١٢ ٠٠٠ بأضرار بالغة. رابعاً، تواصل إسرائيل اتباع سياسة تستهدف تعديل الطابع الجغرافي والاجتماعي - الاقتصادي والقانوني لمرتفعات الجولان السورية، وذلك في انتهاك لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) من خلال منح القروض للمستوطنين الذين يعيشون في الجولان، من بين أمور أخرى. ومن المعترف به على نطاق واسع أن سياسة القمع والعنف والمصادرة التي تتبعها إسرائيل بحق الفلسطينيين إنما تؤدي إلى تفاقم الوضع، بل وستؤدي إلى

المزيد من الدمار. ومادامت إسرائيل تواصل تلك السياسة، على الرغم من النداءات الموجهة إليها من المجتمع الدولي بأسره لتلتزم بقواعد القانون الدولي وتعيش جنباً إلى جنب مع الشعوب العربية في ظروف يسود فيها السلام والأمن، فستظل الحالة في الواقع على ما هي عليه.

٤١ - **السيد ملاّ حسيني** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن تقديره لعمل اللجنة الخاصة وقال إن السنوات الثلاث الماضية للحملة العسكرية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني كانت الأكثر ترويعاً وتدميراً في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ونتيجة للإجراءات والتوغلات الإسرائيلية المنتظمة في المدن والقرى الفلسطينية، فإن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة تدهورت بشكل بالغ، كما قُتل أو أُصيب آلاف الفلسطينيين. وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية اتخذت قراراً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بإقصاء السيد عرفات الذي ظل محاصراً في مقر إقامته برام الله. وأضاف أن بناء الجدار العازل هو وسيلة جديدة لتحقق إسرائيل هدفها في حرمان الفلسطينيين من حقهم المشروع في إنشاء دولتهم. وذكر أن بناء الجدار وضم الأرض الفلسطينية لهما تأثير خطير على جميع أوجه القضية الفلسطينية وعلى الحالة الاجتماعية -الاقتصادية للفلسطينيين الذين يعيشون في ٦٧ مدينة وقرية. وفضلاً عن ذلك، فإن بناء الجدار تصاحبه زيادة في بناء المستوطنات وهو أمر غير قانوني. وأردف قائلا إن قرار بناء الجدار وإنشاء المستوطنات الجديدة يعد دليلاً إضافياً على أن النظام الإسرائيلي في واقع الأمر لم يكن أبداً راغباً في السلام ويحاول رسم الحدود بشكل تعسفي وتخريب كل الجهود لإقامة دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء. وأضاف أن مواصلة إسرائيل لسياستها في التوسع الإقليمي تعد كذلك انتهاكاً سافراً لاتفاقية جنيف الرابعة، كما تقوض خريطة الطريق وجهود رعاتها وتقضي عليها.

٤٢ - ومضى يقول إنه يجب على المجتمع الدولي ككل والأمم المتحدة بشكل خاص أن يركزا جهودهما على وضع حد للممارسات اللاإنسانية للنظام الإسرائيلي، وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان الامتثال التام لقوة الاحتلال لاتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة وضمان وصول أعضاء اللجنة الخاصة إلى الأراضي المحتلة. وفي الختام، شدد على الحاجة إلى استمرار عمل اللجنة الخاصة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأمم المتحدة حتى يمكن التحقيق بشكل منهجي في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وللعرب الآخرين في الأراضي المحتلة، وتوجيه انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إليها.

٤٣ - **السيد بوديمان** (إندونيسيا): قال إنه على الرغم من رفض السلطات الإسرائيلية السماح للجنة الخاصة بالوصول إلى الأراضي المحتلة، فإن اللجنة تواصل تقديم تقارير دورية وغير دورية إلى الدول الأعضاء يستحيل من دونها معرفة حالة حقوق الإنسان في تلك المنطقة. وذكر أن التقرير الأخير للجنة الخاصة أكد تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حد بعيد منذ بداية التوغلات العسكرية الإسرائيلية. وأضاف أن إعراب معظم ممثلي هيئات الأمم المتحدة الذين التقتهم اللجنة الخاصة عن وجهة النظر القائلة بأن الأرض الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة على شفا انهيار إنساني كبير هو أمر بالغ الأهمية.

٤٤ - وأردف قائلاً إن إسرائيل برفضها الاعتراف بانطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة ورفضها التمييز بين الأهداف العسكرية والمواقع المدنية والأشخاص المدنيين، تقوض العملية المتعددة الأطراف. وذكر في هذا الصدد، أن وفده يؤيد توصية اللجنة الخاصة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأطراف المتعاقدة السامية في

اتفاقية جنيف الرابعة اتخاذ تدابير ملموسة لضمان احترام إسرائيل للاتفاقية. كما تدعم إندونيسيا التوصية بإنشاء آلية لإجراء تحقيق كامل في الانتهاكات المدعى بها لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأضاف أنه يجب ممارسة الضغط على حكومة إسرائيل للسماح بوصول اللجنة الخاصة إلى الأراضي المحتلة من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان حالياً والاطلاع على وجهات نظر الحكومة الإسرائيلية نفسها فيما يتعلق بهذه المسائل.

٤٥ - **السيد قبطني** (تونس): قال إن النظر في تقرير اللجنة الخاصة له أهمية خاصة حيث إنه يجري في منعطف حاسم للحالة في الأراضي المحتلة وفي الشرق الأوسط. وذكر أن تلك نتيجة مباشرة للتصعيد في الإجراءات الإسرائيلية التي تهدد إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية. وأضاف أن التقرير يورد العديد من الأمثلة على انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان للفلسطينيين وللعرب الآخرين في الأراضي المحتلة وعلى مواصلة سلطة الاحتلال اتباع سياسة بناء المستوطنات وإغلاق الأراضي وعمليات القتل المحددة الهدف وهدم المنازل وتدمير المؤسسات العامة وعمليات الاعتقال التعسفي رغم الاتفاقات الموقعة في سياق عملية السلام للشرق الأوسط. وأردف قائلاً إن بناء الجدار العازل يصاحبه المزيد من مصادرة الأرض الفلسطينية ومن القيود على حرية تنقل الفلسطينيين، وأنه أُدين من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوصفه انتهاكاً سافراً لاتفاقية جنيف الرابعة ولبنود خريطة الطريق التي تضمنت رؤية التعايش في دولتين.

٤٦ - ومضى يقول إن محاولات فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني يمكن أن تزيد من شعور الفلسطينيين باليأس وخيبة الأمل، وأن الإجراءات الإسرائيلية من قبيل ما يتحدث عنه التقرير يمكن أن توجد تهديداً خطيراً لعملية السلام التي يعلق المجتمع الدولي عليها آمالاً عريضة. وأضاف أن التدهور الخطير للحالة في الأراضي المحتلة يتطلب تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي من أجل ضمان الانسحاب غير المشروط للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة وتبديد التوتر الناجم عن الاحتلال وبناء المستوطنات. وأشار في هذا الصدد إلى النداء الذي وجهه الرئيس التونسي في اجتماع القمة العربية المعقود في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بنشر قوات لفض الاشتباك ومراقبين دوليين لضمان حماية الشعب الفلسطيني.

٤٧ - وأردف قائلا إن لعمل اللجنة الخاصة أهمية كبيرة، وسيظل حيوياً حتى يأتي الوقت الذي ينتهي فيه الاحتلال والممارسات الإسرائيلية غير القانونية.

٤٨ - **السيد الحُمَر** (قطر): قال إنه على مدى أكثر من ثلاث سنوات، شهد العالم الحملة البربرية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني الأعزل. وأضاف أنه يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراء عاجل لضمان احترام قواعد القانونين الدولي والإنساني وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تضرب بها إسرائيل عرض الحائط بشكل سافر. وقال إن الشعب الفلسطيني له حق مشروع في مقاومة الاحتلال الذي حرمه من أرضه و حكم عليه بالنفي.

٤٩ - وأردف قائلا إنه من الواضح من تقرير اللجنة الخاصة أنه نتيجة للإجراءات الإسرائيلية فإن الحالة في الأراضي المحتلة وقطاع غزة على شفا كارثة إنسانية: فأكثر من ٦٠ في المائة من السكان الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، ونظراً لاستحالة كسب الرزق فإن الاعتماد على المعونة الغذائية يستمر في الزيادة. وأضاف أن المجتمع الدولي، تتقدمه الولايات المتحدة بوصفها راعي عملية السلام، يجب أن يضمن حماية الشعب الفلسطيني من الآلة العسكرية الإسرائيلية. ويتعين أن يكون ذلك شرطاً مسبقاً لاستئناف عملية السلام على أساس قرارات مجلس الأمن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٥٠ - ومضى يقول إنه يجب على إسرائيل الوفاء بالتزاماتها والانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان والأرض اللبنانية، وإزالة المستوطنات غير القانونية وحل مشكلة اللاجئين بالاعتراف بحقهم في العودة وبحقهم في إقامة دولة مستقلة تكون عاصمتها القدس.

٥١ - **السيد غيلمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): عبر عن وجهة نظر وفده بأن القرارات الواردة في البند ٨٤ من جدول الأعمال لا تدعم هدف تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط. وأضاف أنه نظراً لما تنطوي عليه ولاية اللجنة الخاصة من انحياز، حيث لا تنظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة الفلسطينية أو الكيانات الأخرى، فإن هدف وفده هو حل هذه اللجنة.

٥٢ - وأضاف أن تقارير اللجنة الخاصة تعمل فقط على عزل إسرائيل، مما يفاقم من التراع. وفضلاً عن ذلك، فهناك مقرر له نفس الولاية ومقره جنيف، وفي هذا الازدواج إهدار لأموال الأمم المتحدة الثمينة.

٥٣ - وأردف قائلاً إنه من المؤسف أن تقوم اللجنة، عاماً بعد عام، منذ عام ١٩٦٨، بإقرار نفس مجموعة القرارات التي لم تفعل شيئاً لتحسين الحالة على الأرض بل زادت من الضرر الذي لحق الثقة بين الطرفين. وأضاف أن تنسيق جميع بنود جدول أعمال اللجنة والقرارات التي تندرج تحتها يتعين أن يكون هدف أولئك الذين يسعون إلى تنشيط عمل الجمعية العامة.

٥٤ - ومضى يقول إن الولايات المتحدة وشركاءها في المجموعة الرباعية ما زالوا ملتزمين بتحقيق رؤية الرئيس بوش بقيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. إلا أن القرارات العديدة المتخذة من جانب واحد ضد إسرائيل والتي تتخذها الجمعية العامة كل عام لا تحقق أكثر من تعميق الانقسامات القديمة. وفضلاً عن ذلك، فهي لا تتفق ودعم الأمم المتحدة لجهود بلدان المجموعة الرباعية من أجل تحقيق حل عادل ودائم للتراع العربي - الإسرائيلي بقيام دولتين.

٥٥ - **السيد رحمة الله** (السودان): قال إنه يجب أن يوضع حد لانتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين، من قيود على حرية التنقل من خلال نقاط التفتيش وحظر التجول وغير ذلك من التدابير التي تعوق النشاط الطبيعي. وأضاف أن إسرائيل تنتهك كذلك الحق في حرية العقيدة وتكوين الجمعيات، وتتجاهل حق الفلسطينيين في الحياة من خلال قصف المراكز السكانية من الجو واستعمال القوة المفرطة ضد الفلسطينيين من المدنيين العزل.

٥٦ - وأعرب عن قلق وفده من تجاهل إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية بتقويض عملية السلام في الشرق الأوسط. وأضاف أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق سوى بإقامة دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس، وهو أمر يمكن أن يتحقق إذا أجبر المجتمع الدولي إسرائيل على إنهاء الاحتلال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.